مجلس نواب الشعب

كتلة الحزب الدستوري الحرّ

مقترح قانون لتنقيح القانون الأساسي للميزانيّة عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019

1- إضافة فصل 8 مكرر للقانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 :

فقرة 1:

يحدد سقف عجز الميزانيّة العامة للدولة بنسبة 3% من الناتج الداخلي الخام حين إعداد مشروع الميزانيّة السنويّة للدولة ويشمل ذلك الميزانيّة الأصليّة والتكميليّة وعند الاقتضاء يسمح في بعض الحالات الإستثنائيّة والطارئة والمعلّلة وجوبا من قبل الحكومة بتجاوز سقف النسبة المذكورة في الفقرة نقطة إضافية على أقصى تقدير (أي 4% من الناتج الداخلي الخام).

ويجب أن يمول هذا العجز في الميزانيّة فقط الإستثمارات ذات الصبغة التنمويّة.

فقرة 2:

يحدّد سقف المديونيّة العموميّة ب 55% من الناتج الداخلي الخام كنسبة قصوى لا يمكن تجاوزها في كل الحالات ولا يتم اللجوء إلى التداين إلاّ لتمويل الاستثمارات العموميّة والمشاريع ذات الصبغة التنمويّة التي تدخل في إطار الميزانيّة العامة للدولة المصادق عليها من طرف مجلس نواب الشعب.

09 / 2020

مجلس نواب الشعب
الواردات
رقم الإدارة...../عدد

كلّ قرض يتمّ الحصول عليه يكون مرفقا وجوبا برزنامة الصرف وآجال التنفيذ ومتابعة المشاريع المنجزة وضبط آجال التسديد وشروطه.

كتلة الحزب الدستوري الحر
الحزب الدستوري الحر
دفاع الدائمة والمستمرة فرسعة

2- إضافة مطة ثالثة للفصل 72 من العنوان السابع : أحكام إنتقالية وختامية

- يتم تفعيل مقتضيات الفقرة 2 من الفصل 8 مكرر في أجل أقصاه موفى سنة 2030 .

09 / 26

مجلس نواب الشعب
الواردات
31 جانفي 2019
رمز الإدارة...../عـــدد

الحزب الدستوري الحرّ
حفظ الأمانة واستمرار الرسالة

مذكرة شرح الأسباب لمقترح قانون لتنقيح القانون الأساسي للميزانيّة عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019

- تفاقم عجز الميزانيّة في السنوات الأخيرة و وصلت نسبة العجز إلى 6 و 7 % بعد 14 جانفي 2011 مما أثر سلبا على التوازنات الماليّة للبلاد و أدى الى افراط في اللجوء الى الاقتراض الداخلي و الخارجي لتغطيّة العجز.

مع التذكير انه على مستوى المعايير الدوليّة يحدد سقف العجز في الميزانية ب 3 % من الناتج الداخلي الخام مع وجوب توظيف العجز في مجال الاستثمارات والتنميّة. مع التذكير كذلك أنه قبل 14 جانفي 2011 كان معدل العجز في الميزانيّة لا يتجاوز 2% من الناتج الداخلي، و لم يتجاوز 1.1% من الناتج الداخلي في 2010 ، ومن هنا يأتي اقتراح اعتماد القاعدة الذهبيّة و التي تفرض احترام سقف عجز الميزانيّة و تحديده بـ 2% على أقصى تقدير.

وهذا ممكن من خلال التحكم في المصاريف العموميّة وترشيد نفقات التصرّف وتطوير الموارد الذاتيّة للدولة وخلق فائض في العنوان الأول في الميزانيّة مما يمكن من التمويل الذاتي لجزء من حاجيّات العنوان الثاني للميزانيّة وهكذا لا يتم اللجوء للاقتراض الا لتمويل الاستثمارات العموميّة ذات الصبغة التنمويّة.

في بعض الحالات الاستثنائيّة والتي يقع وجوبا تعليلها وشرحها، يمكن السماح بتجاوز سقف العجز على أن لا يتجاوز 4% على أقصى تقدير مع الالتزام بتوظيف النقطة الزائدة في تمويل العنوان الثاني.

إن إعتماد مقترح القاعدة الذهبيّة يدخل في إطار التصرّف الحكيم في موارد و نفقات الدولة و إحترام مبادئ المحاسبة العموميّة و التقيّد بالمعايير الدوليّة و هذا من شأنه أن يحسن في مصداقيّة البلاد و سمعتها عند المؤسسات المقرضة وكذلك طمأنة و تحسين الترقيم السيادي لدى وكالات الترقيم.

- تفاقم المديونيّة العموميّة أصبح يشكل تهديدا حقيقيّا لإنخرام كبير للتوازنات الماليّة العامة للبلاد و يحدّ من قدراتها على تعبئة الموارد الماليّة في المستقبل

39 مكرر، الطابق السادس شارع خير الدين باشا - تونس - الهاتف : 71.909.145 - الفاكس : 71.909.146
موقع الواب : www.pdl-tunisie.com البريد الالكتروني : contact@pdl-tunisie.com

باللجوء للإقتراض لتمويل الحاجيّات التنمويّة الملحة و تردي سمعة تونس لدى الجهات الدوليّة المقرضة و تدني مستوى ترقيمها السيادي عند وكالات الترقيم الدوليّة المختلفة،

تجاوز مستوى المديونيّة المعايير المعتمدة في ما يخص التصرّف في المخاطر الماليّة و مردودية الإقتراض، حيث قفزت نسبة المديونيّة العموميّة من 40% تقريبا من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 لتبلغ 77% من الناتج الداخلي الخام سنة 2019 و هي مرشّحة للإرتفاع بصفة متواصلة على إمتداد السنوات القادمة بالنظر لآفاق الوضع الاقتصادي و السياسي للبلاد في ظلّ غياب التصرّف الرشيد و الحوكمة في مدخراتها وإمكانياتها وإنعدام الرؤية الإصلاحيّة الثاقبة و الرغبة الصادقة وتوفّر الإرادة السياسيّة للخروج بالبلاد مما هي عليه من أوضاع مترديّة .

وبناء على ما سبق، أصبح من المتأكد إقتراح قانون يحدّ من سقف المديونيّة العموميّة لكي لا تتجاوز 55% من الناتج الداخلي الخام في آفاق 10 سنوات على أقصى تقدير، لتجنيب البلاد العواقب الوخيمة المترتبة على المديونيّة المرتفعة على حاضر و مستقبل الأجيال المتعاقبة و خصوصا على الحفاظ على إستقلاليّة و سيادة القرار الوطني في كلّ المحافل و المجالات.

مجلس نواب الشعب

النواب الممضون على مقترح تنقيح القانون الأساسي للميزانية عدد15 المؤرخ في 13 فيفري 2019

الاسم و اللقب	الإمضـــاء
علي الحاوعي	
وسام الشعري	
عمدة رحمة فريد	
الفاضل الواج	
الناجي جراحي	
مصطفى القريمي	
تامر سعد	
عواطف قريش عبيد	
لسيرة سايدي	
طاهر الميلي	
عبير موسي	
09/2020	

كتلة الحزب الدستوري الحر
الحزب الدستوري الحر
دفاعا الدولة واستمرار الأمة

مجلس نواب الشعب
الواردات
رمز الإدارة...../عدد